



تشغيل النساء فرص ومحفزات



مقدمة

تعتبر نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل الإسرائيلي نسبة متدنية مقارنة بنسبة النساء الإسرائيليات والرجال الفلسطينيين المشاركين في سوق العمل. ووفقاً للتقارير الصادرة عن الكنيست، وبموجب معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة لعام 2017، وصلت نسبة النساء الفلسطينيات المشاركات في سوق العمل بين الأعمار 65-25 إلى 31.5%، وبالمقابل وصلت نسبة النساء الإسرائيليات إلى 79.7% في حين وصلت نسبة مشاركة الرجال الفلسطينيين في سوق العمل إلى 74.2%.

كذلك، تواجه النساء الفلسطينيات العاملات في سوق العمل العديد من المشاكل التي من شأنها التأثير سلبيًا على انخراط النساء في العمل أو بقائهنّ فيه لمدة أطول، أبرزها تدنيّ مستوى الأجور وعدم تلقّي الأجر الملائم لطبيعة عملهنّ. فتشير معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة لعام 2017 إلى أنّ متوسط الدخل الشهريّ للنساء الفلسطينيات التي تتراوح أعمارهنّ بين 64-25 قد بلغ 5,271 شيكلًا، فيما بلغ الدخل الشهريّ للرجل الفلسطينيّ 7,190 شيكلًا. أمّا النساء الإسرائيليات فيحصلن على دخل شهريّ بقيمة 7,665 شيكلًا. ويشير البحث الذي أعدته منظمة "كيان" بعنوان "انتهاك حقوق النساء الفلسطينيات في سوق العمل الخاصّ الفلسطينيّ في إسرائيل" عام 2013، إلى انتهاك حقوق العاملات وبالأساس عدم إعطائهنّ أجرًا مناسبًا بموجب القانون، شكّل سببًا رئيسيًا في تدني الوضع الاقتصاديّ للنساء الفلسطينيات. يشكّل رفع نسبة تشغيل النساء الفلسطينيات، وخلق سوق عمل عادل وفرص عمل متساوية، من خلال ضمان حقوقهنّ كعاملات، الأهداف المركزيّة التي نسعى لتحقيقها. سنحاول من خلال هذه النشرة عرض الأسباب والمحفزات التي من شأنها تشجيع المشغل/ة الفلسطينيّة/ة على ضمّ عاملات فلسطينيات إلى مصطلحتهنّ، وضمان حقوقهنّ كعاملات.

لماذا التغيير؟

من شأن تشغيل النساء الفلسطينيات بظروف وبيئة عمل آمنة وعادلة للنساء، تمكين النساء الفلسطينيات وضمان إستقرارهنّ الاقتصاديّ، الأمر الذي يقربنا كمجتمع من تحقيق مساواة مجتمعيّة بين الجنسين. يُضاف إلى ذلك أنّ السعي للحفاظ على حقوق العاملات في سوق العمل الخاص، سيساهم في رفع مستوى معيشتهنّ، وسيقلل من خطر الوقوع في الفقر، وسيؤدّي من جانب آخر إلى خلق مجتمع مستهلك ومنتج، بالإضافة إلى أنه سيزيد من نسبة المنافسة الاقتصادية في السوق الخاص المحليّ.

تشير الدراسات إلى وجود علاقة بين ارتفاع نسبة الفقر وبين نسبة التشغيل المنخفضة للنساء في المجتمع الفلسطينيّ؛ فترتفع نسبة الفقر بين العائلات ذات المعيل(ة) الواحد(ة) لتصل إلى 68%، مقابل 3% من العائلات ذات المعيلين، وذلك بحسب معطيات مجلس الاقتصاد القوميّ التابع لمكتب رئيس الحكومة. بناءً على ذلك، فإنّ اعتماد العائلة على دخل شهريّ واحد يؤدّي إلى وقوعها تحت خط الفقر، بينما يحول اعتماد العائلة على دخلين اثنين من وقوعها تحت خط الفقر، إذا ما كانت نسبة الدخل لا تقلّ عن الحد الأدنى للأجور.

إضافة للدوافع الاجتماعيّة لتشغيل نساء فلسطينيات في القطاع الخاصّ الفلسطينيّ، ثمة محفزات إقتصادية من شأنها أن تعود بفائدة إقتصادية على المشغل/ة.

تسويق المصلحة Branding

بموجب التخطيط الاقتصاديّ- التسويقيّ لإنجاح المصالح التجارية، فإنّ تسويق المصلحة (Branding) على أنها تعزّز من تشغيل النساء الفلسطينيات بظروف تضمن حقوقهنّ كعاملات، وتطمح لخلق مساواة بين الجنسين، وتهدف لرفع مستوى معيشة المجتمع، سيجذب الكثير من الزبائن الذين يسعون نحو هذا التصرّو. وسيشجّع ذلك أكبر شريحة من الناس على اقتناء المنتجات أو إنشاء شركات مع المصلحة ليصبّ كلّ هذا في نهاية المطاف بالهدف الرئيس وهو رفع مستوى معيشة المجتمع الفلسطينيّ.

يتّضح ممّا ذكر أعلاه أنّ ضمان حقوق العامل/ة في القطاع الخاصّ الفلسطينيّ، يزيد من إقبال العاملات/العمال على العمل والانتاج والإبداع في المصالح المحليّة.

محفّزات من الدولة لضمان ازدياد نسبة النساء الفلسطينيات العاملات

تبنت الدولة منذ عام 2014 خططاً عمل وبرامجٍ من شأنها تحفيز تشغيل الفئات المستضعفة، بمن فيهم النساء الفلسطينيات، وذلك من خلال إعطاء منح ومساعدات اقتصادية للمشغل/ة. وبالتالي تساهم هذه المنح في دعم النمو الاقتصادي للمصالح التجارية التي تشغل النساء وتضمن حقوقهن كعاملات. ومن بين هذه البرامج والمبادرات التي وضعتها الدولة، نذكر فيما يلي الخطط التي توفر دعماً لمن يشغل نساءً فلسطينيات، في الصناعة ومراكز الخدمات الهاتفية ومصالح تعنى بأعمال خدمية أخرى.

أولاً: دعم أجور عاملات وعمّال

مسارات عمل أ: دعم أجور عاملات وعمّال عرب

« من خلال هذا المسار تُمنح مساعدة مادية لكل من يُ/تقيم أو يُ/توسع مصلحته/ا في مناطق مختلفة في شمال البلاد والقدس، أو بمحاذاة غزة. « على المصلحة أن تستقطب 5 عمال على الأقل من المجموعات المستضعفة، وعلى العمال الجدد أن يكونوا من الفئات المستضعفة في البلاد -ومن بينها النساء الفلسطينيات- بنسبة 70٪.»	الشروط
ألا يقل عن 75٪ من معدل الأجر الشهري في الاقتصاد الإسرائيلي (9,543 شيكلًا)*، إضافة إلى تكاليف المشغل/ة، وحتى 16,000 شيكل.	معدل الأجر الشهري
30 شهراً	مدة المنحة
30٪ من الأجر لمدة عام، 20٪ من الأجر مدة العام الثاني، و10٪ من الأجر مدة العام الثالث.	نسبة المنحة

* معدل الأجر الشهري في إسرائيل لعام 2017.

** الحد الأدنى للأجور لعام 2017.

*** وفقاً للحد الأدنى للأجور لعام 2017.

مسارات عمل ج-1 دعم أجور عاملات وعمّال

<p>«من خلال هذا المسار تُمنح مساعدة مادية لكلّ من يُ/تقيم أو يُ/توسع مصلحته/ا في مناطق مختلفة في شمال البلاد والقدس، أو بمحاذاة غزة.</p> <p>«على المصلحة أن تستقطب 5 عمال على الأقل من المجموعات المستضعفة. على مجموعة العمال الجدد أن تكون متنوّعة بنسبة 90٪ وتضمن تشغيل عمال من فئات مستضعفة مختلفة، من بينها النساء الفلسطينيات.</p>	<p>الشروط</p>
<p>أجر يعادل الحد الأدنى للأجور (5,000 شيكل)** أو حدّ أدنى ملائم (26.88 شيكل للساعة)***، إضافة إلى تكاليف المشغل/ة، وحتى 16,000 شيكل.</p>	<p>معدل الأجر الشهري</p>
<p>30 شهرًا</p>	<p>مدة المنحة</p>
<p>37.5٪ من الأجر لمدة عام، لمن يُ/تشغّل نساء فلسطينيات، مقابل 30٪ لمن يُ/تشغّل أشخاصًا آخرين من الفئات المستضعفة؛ 27.5٪ من الأجر مدة العام الثاني لمن يُ/تشغّل نساء فلسطينيات مقابل 20٪ لمن يُ/تشغّل أشخاصًا آخرين من الفئات المستضعفة؛ 17.5٪ من الأجر مدة العام الثالث لمن يُ/تشغّل نساء فلسطينيات مقابل 10٪ لمن يُ/تشغّل أشخاصًا آخرين من الفئات المستضعفة.</p>	<p>نسبة المنحة</p>

مسارات عمل ج-2 دعم أجور عاملات وعمّال فلسطينيين من النقب

<p>«من خلال هذا المسار تُمنح مساعدة مادية لكلّ من يُ/تقيم أو يُ/توسع مصلحته/ا في مناطق مختلفة في شمال البلاد والقدس، أو بمحاذاة غزة.</p> <p>«على المصلحة استقطاب 3 عمال فلسطينيين بدو من النقب، على الأقل.</p>	<p>الشروط</p>
<p>أجر يعادل الحد الأدنى. وحتى 16,000 شيكل.</p>	<p>معدل الأجر الشهري</p>
<p>30 شهرًا</p>	<p>مدة المنحة</p>
<p>37.5٪ من الأجر لمدة عام لمن يُ/تشغّل نساء مقابل 35.7٪ لمن يُ/تشغّل رجالًا؛ 27.5٪ من الأجر مدة العام الثاني لمن يُ/تشغّل نساءً مقابل 20٪ لمن يُ/تشغّل رجالًا؛ 17.5٪ من الأجر مدة العام الثالث لمن يُ/تشغّل نساءً مقابل 15٪ لمن يُ/تشغّل رجالًا.</p>	<p>نسبة المنحة</p>

مسارات عمل د- دعم أجور عاملات وعمّال

<p>« من خلال هذا المسار تُمنح مساعدة مادية لكل من يُ/تقيم أو يُ/توسّع مصلحته/ا في مناطق مختلفة في شمال البلاد والقدس، أو بمحاذاة غزة.</p> <p>« على المصلحة أن تستقطب عاملين على الأقل، وعلى مجموعة العمال الجدد أن تكون متنوّعة بنسبة 70٪ وتضمن تشغيل عمّال من فئات مستضعفة مختلفة، من بينها نساء فلسطينيات.</p>	<p>الشروط</p>
<p>أجر يعادل الحد الأدنى. وحتى 16,000 شيكل.</p>	<p>معدل الأجر الشهري</p>
<p>30 شهرًا</p>	<p>مدة المنحة</p>
<p>30.5٪ من الأجر لمدة عام، 27.5٪ من الأجر مدة العام الثاني، 17.5٪ من الأجر مدة العام الثالث.</p>	<p>نسبة المنحة</p>

مسارات عمل ه-1 دعم أجور عاملات وعمّال

<p>« من خلال هذا المسار تُمنح مساعدة مادية لكل من يُ/تقيم أو يُ/توسّع مصلحته/ا في البلديات والسلطات المحليّة في الشمال، بما في ذلك المناطق الصناعيّة التابعة لمناطق السلطات المدرجة بسلم 1-4 بسلم المناطق الهامشية. ****</p> <p>« على المصلحة أن تستقطب 5 عمال على الأقل، وعلى العمال الجدد أن يكونوا من الفئات المستضعفة في البلاد، ومن بينها النساء الفلسطينيات.</p>	<p>الشروط</p>
<p>10,000 شيكل.</p>	<p>معدل الأجر الشهري</p>
<p>30 شهرًا</p>	<p>مدة المنحة</p>
<p>30٪ من الأجر لمدة عام، 20٪ من الأجر مدة العام الثاني، 10٪ من الأجر مدة العام الثالث.</p>	<p>نسبة المنحة</p>

**** يتغيّر جدول المناطق وتقسيمها بموجب المعطيات الإحصائية لكل عام. يمكنكم معاينة جدول المناطق وتقسيمها في دائرة الإحصاء المركزيّة، في الرابط التالي: <http://www.cbs.gov.il/www/publications/pw77.pdf>

إجراءات التقديم للمنحة

- « تقديم "نموذج طلب أولي" موجود في موقع وزارة المالية، عبر البريد الإلكتروني yazamim@inbal.co.il.
- « بعد تلقي الطلب سيرسل للمتقدم/ة رابط لتسليم "طلب إلكتروني".
- « على المتقدمين/ات تعبئة نموذج الالتحاق الموجود في الموقع والتوقيع عليه.
- « في نهاية المطاف على المتقدمين/ات إرسال الطلب وإرفاق جميع المستندات المطلوبة.
- « تقوم لجنة من وزارة الإقتصاد باختيار الفائزين/ات بهذه المنح.
- « يتم تجديد المنح في كل عام بناءً على خطط وزارة المالية.
- « للإستزادة يمكنك زيارة موقع وزارة الإقتصاد: <http://www.economy.gov.il>.

ثانياً: برنامج مساعدة دمج متدربين من فئات مستضفة

أقامت وزارة العمل والزّفاء الاجتماعيّ (فيما يلي "وزارة العمل") مشروعاً لدمج عمّال فلسطينيين في المجالات الصناعيّة والتكنولوجيّة، من بينهم النساء الفلسطينيات. نطرح أمّاكم فيما يلي الخطط التي توفر دعماً لمن يُ/تشغّل نساءً فلسطينيات في الصناعة.

دعم موسّع لتأهيل العاملين من المجتمع الفلسطينيّ

On the Job Training (OJT)

مسار تدريب لعمال/عاملات المصانع يهدف لتوفير أساس مهنيّ.

على المصلحة أن تستقطب عمالاً/عاملات جديداً من الفئات المستضفة، ومن بينهم النساء الفلسطينيات، في وظيفة كاملة، وبأجر شهري لا يقلّ عن الحد الأدنى للأجور.	الشروط
تساهم وزارة العمل في دفع 2,000 شيكل، تشمل ضريبة القيمة المضافة.	معدل الأجر الشهري
6 أشهر.	مدة المنحة

مشاركة في إرشاد العمال

<p>على المصلحة أن تستقطب عمالاً جديداً من الفئات المستضعفة، ومن بينهم النساء الفلسطينيات، في وظيفة كاملة، بأجر شهري لا يقل عن الحد الأدنى للأجور.</p> <p>خلال فترة الإرشاد يُ/تمنح المشغل/ة مرشداً مؤهلاً من المصنع لمرافقة وإرشاد العمال الجدد.</p>	الشروط
<p>«مقابل تأهيل 3 - 10 عمال/عاملات ي/تلقى المشغل/ة مبلغ 3,000 شيكل شهرياً يشمل ضريبة القيمة المضافة.</p> <p>«مقابل تأهيل عامل/ة أو عاملين/تين ي/تلقى المشغل/ة مبلغ 1,000 شيكل شهرياً يشمل ضريبة القيمة المضافة.</p> <p>«على المشغل/ة أن ي/تتعهد بتشغيل العمال مدة لا تقل عن 12 شهراً.</p>	قيمة المنحة

إجراءات التقديم للمنحة

يجب تقديم نموذج الطلب الأصلي للمنطقة أو الإقليم الملائم، وإرفاق المستندات التالية:

«تعهد للقيام بمسار تأهيل العمال، أء القسم، طلب "رفع شروط الدعم بتنفيذ المسؤولية الاجتماعية"

«الموافقات المطلوبة بحسب قانون صفقات الجهات العامة- 1976 (חוק עסקאות גופים ציבוריים, התשל"ו - 1976)

« إذا كانت المصلحة شركة، فيرجى إرفاق نسخة عن شهادة تسجيل الشركة وأصحاب حق التوقيع.

عطفًا على ما تقدّم، وانطلاقًا من إيماننا بالدور الكبير للمُشغل/ة الفلسطينيّة في التطوير الاقتصاديّ الفلسطينيّ بشكل خاصّ، والتغيير المجتمعيّ بشكل عام، عن طريق ضمان حقوق العاملات ووقف التمييز ضدّهنّ، يسرنا التعاون معكم/ن في سبيل القضاء على كافة أشكال التمييز الجنسيّ، وما يتضمّنه من انتهاكات قانونيّة في ما يتعلّق بحقوق النساء العاملات عامّة، والعاملات في القطاع الخاصّ تحديداً.

وندعوكنّ/م للتوجّه إلى "كيان- تنظيم نسويّ"، لأيّ استشارةٍ أو استفسار بهذا الشأن، لرفع الوعي وتعريف المشغل/ة والعاملة الفلسطينيّة بحقوقها.



كايان . تنظيم نسوي
KAYAN- FEMINIST ORGANIZATION

كايان- تنظيم نسوي تمّ تأسيسه عام 1998، ويطمح لمجتمع متنوّع آمن وعادل وخالي من التمييز الجنديّ، تحظى فيه النساء العربيات الفلسطينيات بتكافؤ الفرص لتحقيق الذات، ويأخذن دوراً قيادياً ومؤثراً في المجتمع من خلال إدراكهنّ وتحقيقهنّ لحقوقهنّ الفرديّة والجماعيّة. ولتحقيق هذا، نسعى في كايان لتشكيل حركة نسويّة ميدانيّة فاعلة وممنهجة قطرياً، تؤثر عملياً في المجتمع من خلال مواجهة مسبّات وجذور قضايا وظواهر التمييز الجنديّ والدّفاع عن حقوق النساء وضمان انخراطهنّ في دوائر اتّخاذ القرار بشكل عامّ.

شارع أربلوزوروف 118، حيفا 33276 | هاتف: 04-8661890 // 04-8641291



كايان | www.kayan.org.il | فاكس: 04-8629731 // 04-8641904